

هولاند . . . قلبه على اللاجئين أم على أوروبا؟!

اعتاد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الذي يصفه شعبه بـ«الفاشل»، أن يطل عبر الإعلام كل مرّة، ليثير مسألة ما، لا سيما في ما يتعلق بأوروبا ودفاعه المستمعتين عن الاتحاد الأوروبي.

وأعرب هولاند عن أمه في أن ينتهج الأوروبيون خلال السنة الجالية سياسة لجوء مغايرة للسياسة التي تم اتباعها عام 2015، محذراً من السياسات المنفردة على المستوى القومي. وقال في تصريحات لصحيفة «بيبلد» الألمانية: ينبغي ألا يتكرّر في عام 2016 ما حدث في عام 2015.
الحل لا يمكن أن يكون إلا أوروبياً. أي شيء آخر سيعني نهاية منطقة الانتقال الحرّ شينغن والعودة إلى الحدود القومية؛ أي انتكاسة تاريخية. وعارض هولاند آراء منتقدين يرون أن الحدود الألمانية المفتوحة أدّت

إلى تدفق اللاجئين بصورة كبيرة، وقال: هذا التدفق بدأ في ربيع عام 2015؛ أي قبل فترة طويلة من فتح (الحدود) المعلن من قبل ألمانيا. إلى ذلك، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية إنه قبل أسابيع فقط من استفتاء بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه، بصوّت الناخبون في هولندا في استفتاء ستكون له تأثيراته الواسعة في أوروبا.

وأوضحت أن الناخبين في هولندا سيصوتون على رفض أو دعم اتفاقية الارتباط بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي التي وافقت عليها بالفعل 27 من الدول الأعضاء بالاتحاد ومن بينها هولندا، مشيرة إلى أن تلك الاتفاقية تهدف لتعميق الروابط السياسية

تدقق اللاجئين بصورة كبيرة، وقال: هذا التدفق بدأ في ربيع عام 2015؛ أي قبل فترة طويلة من فتح (الحدود) المعلن من قبل ألمانيا. وذكر هولاند أنه والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تبنيّا الموقف نفسه في أزمة اللاجئين، والذي أفضى في النهاية إلى اتفاقية مع تركيا. وأضاف أنه عمل مع ميركل على حل الأزمة المالية وإقرار الاتحاد المصرفي وبقاء اليونان في منطقة اليورو. وقال: هذه الأزمات قرّبتنا على المستوى الشخصي، حتى إذا كنّا لا نتبنّى التوجّهات السياسية نفسها.
ودعا هولاند الحكومة الألمانية إلى زيادة نفقات الدفاع والمشاركة بصورة أقوى في المهام الخارجية، وقال: لنحزّر أنفسنا من الإرهاب لا ينبغي لنا الاعتماد على قوة أخرى، حتى لو كانت هذه القوة لأصدقاء لنا. وطالب الاتحاد الأوروبي أيضاً بتنظيم جهوده في مكافحة الإرهاب بصورة أفضل وإنشاء سجل مركزي يحوي بيانات العناصر الخطيرين، إضافة إلى فرض رقابة نظامية على الحدود الخارجية للاتحاد وتبادل بيانات المسافرين على متن رحلات جويّة.



«وول ستريت جورنال»:

استفتاء هولندا سيؤثر على أوروبا

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية إنه قبل أسابيع فقط من استفتاء بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه، بصوّت الناخبون في هولندا في استفتاء ستكون له تأثيراته الواسعة في أوروبا. وأوضحت أن الناخبين في هولندا سيصوتون على رفض أو دعم اتفاقية الارتباط بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي التي وافقت عليها بالفعل 27 من الدول الأعضاء بالاتحاد ومن بينها هولندا، مشيرة إلى أن تلك الاتفاقية تهدف لتعميق الروابط السياسية والاقتصادية بين الطرفين.

وأضافت أن تلك الاتفاقية رغم أنها ليست ملزمة فإن رفضها من قبل الهولنديين يثير مخاوف مسؤولي الاتحاد الأوروبي لأن من شأن ذلك الرفض أن يرسل رسالة تدعم المعارضين للاتحاد في بريطانيا وغيرها من دول القارة، كما سيهدد انتصارا لروسيا التي حاولت كثيرا إجهاش الاتفاقية.

ونقلت الصحيفة عن رئيس المفوضية الأوروبية جين كلود يونكر قوله إن رفض الهولنديين للاتفاقية سيكون له تأثير على استقرار أوروبا.

وأوردت الصحيفة أن هذا الاستفتاء يأتي على خلفية تصاعد التشكيك في جدوى الاتحاد الأوروبي وتدقق اللاجئين والمهاجرين الذي زاد المخاوف من الإرهاب ومن الاقتصاد الأوروبي المستمر في هشاشته.

وقال وزير الخارجية الهولندي الأسبق الأمين العام السابق لحلف الناتو ياب دي هوب شيفر إن مواطني أوروبا غاضبون ويلقون بالوم على الاتحاد الأوروبي في كل شيء يرون فيه خطأ.

وقال النائب البرلماني رئيس حزب الحرية الهولندي المعارض للاتحاد الأوروبي والهجرة خيرت فيلدرز إن هذا الاستفتاء ربما يكون حول أوكرانيا،

البناء

والاقتصادية بين الطرفين.

أما صحيفة «تايمز» البريطانية، فنشرت تقريراً عن مدينة تدمر الأثرية في سورية بعدما استعادتها القوات الحكومية من تنظيم «داعش» الإرهابي. وينقل التقرير عن علماء آثار تأكيدهم أن 80 في المئة من معالم المدينة لا تزال قائمة، وهو ما يبذد المخاوف من أن تنظيم «داعش» يكون قد دمّر تراثاً عالمياً خلال سيطرته على المدينة لمدة 10 أشهر. ويعتقد الخبراء، بحسب التقرير، إن أجزاء من المدينة تعرّضت للحفريات من قبل عناصر تنظيم «داعش»، بحثاً عن الذهب. وأضاف في لسان مأمون عبد الكريم، مدير عام المتاحف والآثار في سورية، أن تقييم الوضع بحاجة إلى بعض الوقت، وأن عدداً من المواقع تم تلغيها.

لكنه أيضاً حول رغبتنا في نفوذ أكثر أو أقل للاتحاد الأوروبي.

وقالت الصحيفة إنه ليس من الواضح ما سيحدث إذا لم تصادق هولندا على الاتفاقية مع أوكرانيا وإن أي تعديلات عليها تتطلب موافقات جديدة من الدول الأعضاء الـ28، الأمر الذي يعطي روسيا فرصة جديدة لعرقلته.

يُشار إلى أن هذا الاستفتاء هو أول استفتاء يُنظم بموجب قانون جديد يسمح للمواطنين بالدعوة إلى تصويت غير ملزم على بعض التشريعات والمعاهدات التي وافق عليها البرلمان من قبل، وبدأت الحملة التي تكثلت بإقراره بدعوة على الإنترنت من قبل المجموعات المعارضة للاتحاد الأوروبي وكانت حجتها الرئيسية أن الناخبين يجب أن يمتنعوا بنفوذ أكثر من الموجود على قرارات الاتحاد الأوروبي.



«لوس آنجلوس تايمز»:

اتفاق الهدنة في سورية يترنح

قالت صحيفة «لوس آنجلوس تايمز» الأميركية إن الأيام القليلة الماضية شهدت اشتباكات جديدة في سورية تهدد بإجهاض اتفاق وقف الأعمال العدائية الهش بين الحكومة السورية و«المعارضة» المسلحة هناك.

وأشارت الصحيفة في تقرير لها من بيروت إلى أن هذه الاشتباكات أثارت شكوكا عمّا إذا كانت دورة جديدة من المحادثات المقرر عقدها نهاية الأسبوع المقبل ستعقد أم لا.

وذكر التقرير أن «جبهة النصرة» نفّذت هجوماً على قرية العيس جنوب غرب حلب على طريق إمدادات يربط بين محافظتي حماة وحلب، مشيراً إلى أن هذه القرية تقع في مكان استراتيجي يعطل على طريق دمشق حمص حلب السريع، وهو من أهم الطرق البرية في البلاد.

وأوضحت الصحيفة أن «جبهة النصرة» غير مشاركة في المحادثات ولا في اتفاق وقف الأعمال العدائية، لكن ما يخرق هذا الاتفاق أن مجموعات من «المعارضة المسلحة» مثل «جيش الإسلام» و«الجيش الحر» المشاركة في محادثات جنيف والمتحالفة مع «جبهة النصرة»، أطلقت نيراناً مكثفة من قذائفها وفتحت الطريق لمسلحي «النصرة» من أجل التقدم للاستيلاء على القرية.

وأوردت الصحيفة أن هذا الهجوم على القرية جاء بعد أن أغارت قوات النظام السوري الخميس الماضي على دير العُصافير التي تسيطر عليها قوات «المعارضة» في ريف دمشق وقتلت 33 شخصاً.

وأشارت الصحيفة إلى هجوم «المعارضة المسلحة» على جبل الأكراد في محافظة اللاذقية واستعادتها عددا من القرى والبلدات التي فقدتها عقب قصف روسيّ نهاية السنة الماضية. وقالت إن مركز التنسيق الروسي -الذي يراقب الالتزام باتفاق وقف الأعمال العدائية- ونظيره الأميركي في العاصمة الأردنية عمّان، أكد أن هناك انتهاكات كبيرة.

ترجمات



صحافة عبريّة

«تل أبيب» تحتفي

بمشاركة منتخبها في قطر

سلّط الإعلام العبري الضوء على مشاركة منتخب «إسرائيلي» في ألعاب جولة قطر العالمية المفتوحة في الكرة الشاطئية التي تجرى في دولة قطر، مع التشديد على أنّ هذه الدولة العربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل».

وقال موقع «تايم أوف إسرائيل» إنّ فئاني الكرة الطائرة الشاطئية شان فايفا وأرييل هيلمان حقق إنجازين تاريخيين، فقد أصبح الفريق «الإسرائيلي» الأول في هذه الرياضة، الذي يتنافس للمشاركة في الألعاب الأولمبية، واللعبان هما أوّل لاعبي كرة طائرة «إسرائيليين» يشاركان في منافسة في دولة عربية.

وعادة، يواجه الرياضيون «الإسرائيليون» صعوبات في المباريات في الدول العربية. ولكن من أجل المشاركة في الألعاب الرياضية الدولية التي تقام في أنحاء العالم مثل التنس، الجودو، السباحة والآن الكرة الطائرة، لا يمكن للرياضيين «الإسرائيليين» تجنب المباريات في هذه الدول. وبحسب الإعلام العبري، وصل الرياضيان «الإسرائيليان» إلى الدوحة يوم الأحد الماضي بعد انتظار طويل للحصول على تأشيرات دخول إلى الدولة الخليجية، التي لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع «إسرائيل».

ووفقا لمدير اتحاد الكرة الطائرة «الإسرائيلي» للكرة الطائرة الشاطئية العاد سيمون، عمل «الإسرائيليون» لشهرين من أجل الحصول على تأشيرات دخول من قطر. وتمت الموافقة على طلب التأشيرة يوم الجمعة الماضي، وسافرت البعثة «الإسرائيلية» إلى الدولة الخليجية يوم السبت. ولتجنب إثارة المشاكل للدولة المستضيفة، لم يعلن اتحاد كرة القدم «الإسرائيلي» عن هذا حتى وصل الرياضيان، برفقة نيومان ومدرب الفريق الوطني «الإسرائيلي» شاكيد حايمي، إلى الدوحة.

. ويتكهن دان شيراي، مدير اتصالات اتحاد الكرة الطائرة «الإسرائيلي»، أن القطريين لا يريدون إثارة المزيد من الضجيج الإعلامي برفضهم منح تأشيرات دخول للبعثة «الإسرائيلية». وقال في هذا السياق إنه من المفترض أن يستضيفوا كأس العالم عام 2022، وأن ينتشر في الأخبار أنه لم يتم منح «الإسرائيليين» تأشيرات دخول. هذه دعاية سيئة جدا، على حدّ تعبيره. وأشار الموقع «الإسرائيلي» في سياق تقريره إلى أنّ فئاني الكرة الطائرة ليسا أول رياضيين يشاركان في مباريات في قطر. وكانت لاعبة التنس شاحار بيكر الرياضية الأولى من «إسرائيل» التي تشارك في مباريات هناك عام 2008، وبعدها في عام 2012.

ونقلت الإذاعة العامة «الإسرائيلية»، عن مدير الكرة الطائرة ينيب نويمان، قوله إنّ اشترك المنتخب «الإسرائيلي» في الدورة، جاء بعد موافقة اتحاد كرة السلة في الدوحة ولجنتها الأولمبية. وأضاف أنّ إجراءات حراسة مشددة تحيط بأعضاء البعثة الرياضية الذين قوبلوا بترحاب شديد في قطر، على حدّ تعبيره.

التقرير

800 قاعدة عسكرية حول العالم . . . هل تجلب السلام لأميركا؟



قاعدة عسكرية أميركية في أفغانستان، 2011

«إسرائيل» لدى كل منها على الأقل قاعدة واحدة، لكن عدد هذه القواعد مجتمعة لا يتجاوز ثلاثين قاعدة، ما يعني أن الولايات المتحدة تستحوذ على 95 في المئة من حصّة القواعد العسكرية الخارجية في العالم. على رغم أن الولايات المتحدة قد تمتلك قواعد عسكرية خارجية منذ ما بعد الاستقلال بقليل، فإنه لم يكن مختلّلاً أن الأمر سيصل إلى الشبكية العملاقة من التواجد العالمي، القائمة الآن، حتى اشتعال الحرب العالمية الثانية. في 1940، وبعثة عزم، وقع الرئيس فرانكلين روزفلت اتفاقية «المعزّرات مقابل القواعد»، مع بريطانيا العظمى، والتي أعلنت الولايات المتحدة حقوق انتفاع تدمم لتسع وتسعين سنة، لبناء منشآتها على أراضي المستعمرات البريطانية حول العالم، وبحلول نهاية الحرب، كان للولايات المتحدة أكثر من ألفي موقع عسكري عالمي. خمس سنوات كانت كافية لتنشئ الولايات المتحدة شبكتها الهائلة من القواعد العسكرية على أرض الإمبراطورية البريطانية التي «لا تغيب عنها الشمس».

بعد الحرب، أعادت الولايات المتحدة نصف هذه المنشآت، لكنّها احتفظت بشبكتها الواسعة رغم كل شيء، ارتفعت أعداد القواعد خلال حربي كوريا وفييتنام، لكنها انخفضت بعدها مجددا.

منذ بداية الحرب الباردة، أصبحت فكرة امتلاك مجموعة كبيرة من القواعد العسكرية الدائمة جزءاً شبه مقدّس من السياسة الأمنية الوطنية والخارجية، يرجع ذلك إلى الفكرة ذات السنوات السبعين التي تدعّم هذا الاعتقاد، والتي تسمى بداستراتيجية التقدم إلى الأمام، تقضي هذه الاستراتيجية بأن الولايات المتحدة يجب أن تحتفظ بكتلات هائلة من القوات العسكرية على مقربة من أراضي الاتحاد السوفياتي، لاحتواء زعرة الاتحاد إلى التوسع. لكن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يؤثّر على هذه الفكرة، وقد بدأ تشالمرز جونسون بالقلق حول القواعد الأجنبية حين لاحظ أن اختفاء الاتحاد لم يغيّر كثيراً من هيكل شبكية القواعد الخارجية، على رغم اختفاء العدو الذي أوجدت هذه القواعد لاحتوائه.

ما زال له وقع هذه الاستراتيجية هو الرأي الجامع لسياسي الحزبين، لخبراء الأمن القومي وضباط الجيش والمؤرّخين وكل أركان السلطة في واشنطن. وتمّ التشهير بأيّ محاولة لمعارضتها على أنها «مخالفة سلمية» و«انعزال» مماثل لذلك الذي سمح لهتلر من قبل باحتلال أوروبا.

كم يكلف أميركا استعمار العالم؟

كما يرينا جونسون، فإن هناك عدداً من الأسباب للتساؤل حول الوضع

المحيطية، وإطالما ارتكب الجنود الأميركيون جرائم أغضبت المحليين. ففي

أوكرانيا، وغيرها، وقعت جرائم اغتصاب مروعة بحق النساء المحليات، وفي غرينلاندا، ودييفو غارسيا، قام الجيش بتججير السكان المحليين ليتمكن من بناء قواعد.

وفي تناقض واضح مع الخطاب الرسمي الداعي لنشر الديمقراطية، فإن الولايات المتحدة تنشئ قواعدا غير ديمقراطية، ومسيّدة في غالبية الأحيان، مثل قطر والبحرين. أمّا في العراق، أفغانستان والسعودية فإن التواجد الأميركي خلق أرضاً خصبة لتربية مشاعر العنصرية والمعاداة لأميركا. فتواجدها قرب المنشآت الإسلامية في السعودية كان أحد أدوات القاعدة لتجنيد الشباب، بل حافز لهجمات 11 أيلول التي سُمّتها أسامة بن لادن.

هل تتسبّب القواعد في حرب باردة جديدة؟

جعلت القواعد من شأنّ الحروب أمراً سهلاً، ما جعل من التدخل العسكري

حلاً مغرباً – والحل الوحيد الممكن تخيلُه في كثير من الأحيان – لصانعي السياسة الأميركية، وكما تقول عالمة الأنثروبولوجيا كارين لوتز، فإنه عندما يكون كل ما في جعبة السياسة الخارجية لديك هو مطرقة، فإن كل شيء يبدو لك كسمسار. لقد زادت القواعد الخارجية من احتمالات وقوع الحرب بدلا من تقليها.

هناك بعض الأدلة أنّ القوات العسكرية المتمركزة خارجياً يمكنها ردع بعض الأخطار، بالطبع. لكن الأبحاث لم تثبت أنّ القواعد الخارجية وسيلة فعالة للردع طويل المدى. تشير دراسات أجرتها إدارة بوش، وشركة «راند» – بالتحديد هؤلاء ليسوا يسرائيليين سلميين – أن التقدم في تكنولوجيا النقل زال كثيراً من الأفضلية التي كانت القواعد العسكرية توفرها في الماضي، يمكن للجيش في حالات الحرب الدفاعية أو حفظ السلام أن ينقل جنوده من القواعد العسكرية الداخلية إلى أماكن القتال، بسرعة وفعالية مماثلة لمعظم القواعد الخارجية الحالية، وسائل النقل السريع، إضافة إلى اتفاقيات تسمح باستخدام منشآت الدول الحليقة العسكرية، هو حل أقل تكلفة بكثير وأقل خطراً من قواعد عسكرية دائمة، تهاجم عن أن التواجد الأميركي يمكن أن يجعل

من الدولة المضيفة هدفاً محتملاً للقوى الخارجية والمسلحين.

بالمثل، فإن القواعد العسكرية لا تساهم في استقرار الأوضاع في مناطق النزاع، بل تزيد من حدة التوترات العسكرية وتثقل من الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة. جدير بالذكر أن أخطر لحظات الحرب الباردة – أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 – تمحورت حول منصات إطلاق الصواريخ النووية السوفياتية في كوبا، التي تبعد 90 ميلا عن حدود الولايات المتحدة.

كثرة القواعد الأميركية الخارجية قد تدفع إلى سياق دولي لإنشاء القواعد الخارجية، لنبداً حرب باردة جديدة. قد يجادل المسؤولون بأن مزيداً من القواعد ضرورية لحفظ السلام في شرق آسيا، لكن الصين غير مفتحة بذلك، رد فعل القادة الصينيين يظهر بوضوح كم يمكن لهذه القواعد إثارة التوترات وزيادة احتمالات نشوب الحرب. هذه القواعد نبوءة ذاتية التحقق، تصنع الخطر نفسه الذي انشئت من أجل محاربهته.

خلف الأسلاك الشائكة

في خطاب الوداع الذي ألقاه الرئيس آيزنهاور عام 1961، قبيل مغادرته للبيت الأبيض، حذر الرئيس الأميركيين من التأثيرات الخفية، الاقتصادية السياسية والروحية، لما سُمّاه «المركب العسكري – الصناعي – التشريعي»، هذه الدولة الأمنية القومية المتداخلة التي ولدتها الحرب العالمية الثانية. الآن يدركنا تشالمرز جونسون في القرن الواحد والعشرين، بأن قواعداً عسكرية ذات السنوات السبعين هي دليل على حالة الحرب الدائمة التي دخلتها الولايات المتحدة، باقتصاد وحكومة ونظام قوى عالمي، كلها تتحضر من أجل الحرب القادمة.

رغمًا ما يقول رجال الجيش، كما يقول رجال الجيش، حيواتنا جميعاً. لقد جعلتنا نعيش جميعاً، في العقود السبعة الماضية خلف الأسلاك الشائكة، كما يقول رجال الجيش.

رغمًا ما يظنّ أن هذه القواعد تساهم في عملية السلام، لكنّها في الواقع تحسّنا داخل مجتمع عسكري يجعل كل من في الكوكب أقل أمناً، ويضّرّ بحياته داخل وطنه وخارجه.